"نحو مستقبل مرن: الترابط بين العلوم والتكنولوجيا والسياسات والقطاع الخاص للحد من مخاطر الكوارث"

02 -03 تشرين الأول/أكتوبر 2023
قصر المؤتمرات، تونس العاصمة - تونس

مذكرة مفاهيمية

I. لمحة عامة

يُعد الحد من مخاطر الكوارث عنصراً حيوياً في التنمية المستدامة ويهدف إلى تقليل احتمالية الكوارث وآثارها. ويمثل إطار سنداي للحد من مخاطر الكوارث اتفاقاً عالمياً اعتمدته الدول الأعضاء في الأمم المتحدة في عام 2015، وهو يحدد نهجاً شاملاً للحد من مخاطر الكوارث.

يركز إطار سنداي على أربع أولويات للعمل: فهم مخاطر الكوارث، وتعزيز حوكمة مخاطر الكوارث، والاستثمار في الحد من مخاطر الكوارث لتعزيز القدرة على الصمود، وتعزيز التأهب للكوارث من أجل الاستجابة الفعالة و "إعادة البناء على نحوٍ أفضل" في مجالات التعافي والتأهيل وإعادة الإعمار.

ويؤكد الإطار على أهمية الشراكات والتعاون بين الحكومات والقطاع الخاص والأوساط الأكاديمية والمجتمع المدني في تنفيذ مبادرات الحد من مخاطر الكوارث. ويدرك هذا النهج أن الحد من مخاطر الكوارث ليس مسؤولية قطاعٍ واحدٍ فحسب، بل يتطلب جهداً شاملاً ومنسقاً بين العديد من القطاعات.

ويسلط الإطار الضوءَ على دور مجتمع العلوم والتكنولوجيا. ويركز بشكلٍ أساسي على "العوامل المساهمة في مخاطر الكوارث وسيناريوهات هذه المخاطر، بما في ذلك المخاطر المستجدة على المدى المتوسط والطويل؛ وزيادة البحوث القابلة للتطبيق إقليمياً ووطنياً ومحلياً؛ ودعم عمل المجتمعات والسلطات المحلية؛ ودعم الصلة بين السياسة والعلم من أجل صنع القرار" (الفقرة 36 (ب) من إطار سنداي للحد من مخاطر الكوارث).

يمثل عام 2023 منتصف مدة تنفيذ إطار سنداي للحد من مخاطر الكوارث، مما يوفر فرصةً كبيرة لاستعراض تنفيذ الإطار وتعزيزه للمضي نحو عام 2030، وتعزيز التكامل مع الاتفاقيات الدولية الأخرى بشكلٍ كبير. وقد أكدت الدول الأعضاء من جديد على الدور الفعال والشامل للعلوم والتكنولوجيا والابتكار في تعزيز فعالية القدرة على الصمود أمام الكوارث وكفاءتها - وبناء إمكانية تطبيقها على نطاقٍ أوسع وتشجيعه لدعم وتسريع تنفيذ إطار سنداي وأولوياته الأربع.

ويلعب الترابط بين العلوم والتكنولوجيا والسياسات والقطاع الخاص دوراً مهماً في تنفيذ نتائج استعراض منتصف المدة لإطار سنداي. وتعد مشاركة المنظمات العلمية والأكاديمية أمراً بالغ الأهمية في فهم الأسباب الكامنة وراء الكوارث، وتطوير استراتيجيات فعالة للحد من المخاطر، والتأكد من أن هذه الاستراتيجيات قائمة على الأدلة.

تلعب الحكومات دوراً حيوياً في وضع السياسات واللوائح لدعم مبادرات الحد من مخاطر الكوارث وإيجاد بيئة تمكينية للقطاع الخاص والشركات للاستثمار في الحد من مخاطر الكوارث. ويؤدي القطاع الخاص والشركات دوراً مهماً للغاية في الاستثمار في مبادرات الحد من مخاطر الكوارث التي تضمن سلامة موظفيها وعملائها وأصولها. وفي الوقت ذاته، لا يزال القطاع الخاص يهيمن على الابتكار والأبحاث الجديدة والحلول لإدارة مخاطر الكوارث والتنمية. ويُعد التعاون بين العلوم

والتكنولوجيا والسياسات والقطاع الخاص أمراً ضرورياً لتعزيز جهود الوقاية من الكوارث والتأهب لها ودعم جهود الحكومات في تنفيذ إطار سنداي.

وبالتالي، أصبح الحد من مخاطر الكوارث جانباً أساسياً من استراتيجيات التنمية العالمية. وفي حين أن الجهات الفاعلة الوطنية ودون الوطنية قد تكون مسؤولةً في المقام الأول عن إدارة مخاطر الكوارث، يضطلع القطاع الخاص أيضاً بدورٍ حيوي في المساهمة في جهود التخفيف وبناء مجتمعات أكثر قدرةً على الصمود. إذ يعد القطاع الخاص مساهماً كبيراً في الاقتصادات الوطنية، ويمكن أن يساعد دعمه لجهود الحد من مخاطر الكوارث في تقليل العواقب الاقتصادية السلبية بطرقٍ عديدة، مثل الاستثمار في البحث وتطوير البنية التحتية القادرة على الصمود، وضمان استمرارية عمل الخدمات الأساسية أثناء الكوارث، ودعم جهود الاستجابة الحكومية للكوارث وأنظمة الإنذار المبكر. ويعد إشراك القطاع الخاص في الشراكات بين أصحاب المصلحة المتعددين أمراً حيوياً في أطر السياسات العالمية مثل إطار سنداي للحد من مخاطر الكوارث، وخطة التنمية المستدامة 2030، واتفاق باريس للمناخ، والخطة الحضرية الجديدة.

ومع ذلك، لا تزال مساهمة القطاع الخاص في جهود إدارة مخاطر الكوارث في العديد من الدول لا تحظى بالتقدير الكافي. وبالتالي، يجب أن يتحول القطاع الخاص من مجرد مصدرٍ سلبي للتمويل إلى أن يصبح أحد أصحاب المصلحة المشاركين، ويقدم حلولاً مبتكرة. وبالإضافة إلى ذلك، يعتمد القطاع الخاص بشكلٍ كبير على وجود بنيةٍ تحتيةٍ قوية للخدمات العامة لضمان سلاسة العمليات التجارية.

تتمثل إحدى العقبات الرئيسية التي تواجه وجود ترابطٍ بين العلوم والتكنولوجيا والسياسات والقطاع الخاص في مجال الحد من مخاطر الكوارث في عدم كفاية التعاون والتنسيق بين هذه القطاعات. ويفشل البحث العلمي في كثيرٍ من الأحيان في الاندماج في عمليات صنع السياسات، في حين تظل الشركات غير مطلعة على أحدث التطورات في علوم الحد من مخاطر الكوارث. ونتيجةً لذلك، ينشأ انفصالٌ بين العلوم والسياسات والقطاع الخاص، مما يعيق التقدم نحو مجتمعات قادرة على الصمود. ولمواجهة هذه التحديات، يجب فهم الترابط بين العلوم والسياسات والقطاع الخاص في الحد من مخاطر الكوارث، مما يستلزم مواءمة المعرفة العلمية مع قرارات السياسات وممارسات الأعمال لصياغة استراتيجيات فعالة للوقاية من الكوارث والتأهب لها.

وبالإضافة إلى ذلك، توجد فرصٌ عديدة للتعاون والتنسيق بين هذه القطاعات، إذ توفر الشراكات بين القطاعين العام والخاص على سبيل المثال وسيلةً فعالةً لتسخير الموارد والخبرات من كلا القطاعين. كما يمكن للجامعات والمؤسسات البحثية أن تلعب دوراً مهماً في سد الفجوة بين العلوم والتكنولوجيا والسياسات، وذلك من خلال إجراء البحوث التي توفر معلومات لعملية صنع السياسات بشكلٍ مباشر، ومن خلال توفير التدريب والتعليم لصناع السياسات وقادة الأعمال، وبالتالي تسهيل اتباع نهجٍ أكثر استنارةً وتعاوناً لمعالجة الحد من مخاطر الكوارث.

وفي الختام، يسلط استعراض منتصف المدة لإطار سنداي للحد من مخاطر الكوارث الضوءَ على الحاجة إلى مزيدٍ من التعاون بين أصحاب المصلحة في جهود الحد من مخاطر الكوارث. وفي ظل التحديات والفرص المذكورة أعلاه، ومن خلال فهم الترابط بين العلوم والتكنولوجيا والسياسات والقطاع الخاص للحد من مخاطر الكوارث، يمكننا تطوير استراتيجيات فعالة تعزز التنمية المستدامة وتبني القدرة على الصمود في مواجهة الكوارث. ويهدف المؤتمر إلى معالجة هذه التحديات والتوصل إلى التزام بتعزيز الشراكة والعمل لدعم تنفيذ إطار سنداي للحد من مخاطر الكوارث واستعراض منتصف المدة الخاص به.

الهدف:

يهدف المؤتمر العربي الأفريقي للعلوم والتكنولوجيا للحد من مخاطر الكوارث الذي ينعقد تحت شعار: "نحو مستقبلٍ مرن: الترابط بين العلوم والتكنولوجيا والسياسات والقطاع الخاص للحد من مخاطر الكوارث" إلى ما يلي:

- دراسة المسائل الأساسية والعقبات والمتطلبات والآفاق المرتبطة بدمج العلوم في عمليات صنع السياسات، مع عرض الأساليب الناجحة في المنطقتين العربية والأفريقية.

- استكشاف الاتجاه المستقبلي للوصول إلى ترابطٍ قوي بين العلوم والتكنولوجيا والسياسات والقطاع الخاص من أجل صنع السياسات القائمة على الأدلة في مجال الحد من مخاطر الكوارث ضمن أفريقيا والدول العربية.
- التوصل إلى توافق في الآراء بشأن مجموعةٍ من الالتزامات المحورية من جانب المنظمات العلمية والأكاديمية ومنظمات القطاع الخاص لتعزيز تطبيق العلوم والتكنولوجيا في الحد من مخاطر الكوارث.

النتيجة:

يهدف المؤتمر العربي الأفريقي للعلوم والتكنولوجيا للحد من مخاطر الكوارث إلى تحقيق النتائج التالية:

- إقرار الالتزام الصارم بتطبيق العلوم والتكنولوجيا في الحد من مخاطر الكوارث، بما يتماشى مع هدف وغايات إطار سنداي ونتائج استعراض منتصف المدة.
- الدعوة العربية الإفريقية لتعزيز دور العلوم والتكنولوجيا والسياسات والقطاع الخاص للحد من مخاطر الكوارث : تونس 2023.

وستصب نتائج المؤتمر في أعمال الدورة الـ 28 لمؤتمر الأطراف المعنية بتغير المناخ (COP28) في دبي، الإمارات العربية المتحدة في كانون الأول/ديسمبر 2023 والمنصات الإقليمية العربية والأفريقية للحد من مخاطر الكوارث في عام 2024.

هيكل المؤتمر

يتمحور المؤتمر العربي الأفريقي للعلوم والتكنولوجيا للحد من مخاطر الكوارث حول جلسات عامة وجلسات مواضيعية تركز على أولويات إطار سنداي الأربع. ويتضمن المؤتمر مناقشات تفاعلية لتبادل الخبرات والمعارف بين دول المنطقتين الأفريقية والعربية، وعرض أحدث الابتكارات والمعارف التقنية والأدوات والتقنيات للحد من مخاطر الكوارث من القطاع الخاص والأوساط الأكاديمية.

وتستمر تلك المناقشات ليومين، وسوف تُتوج بالوثيقة الختامية للمؤتمر، والتي سيصادق عليها "رئيس" المؤتمر ويتفق عليها جميع المشاركين.

المشاركة

من المتوقع أن يستضيف المؤتمر العربي الأفريقي للعلوم والتكنولوجيا للحد من مخاطر الكوارث أكثر من 300 مشارك من الدول العربية والأفريقية، بما في ذلك نقاط الاتصال الوطنية لإطار سنداي، وممثلي مؤسسات البحوث الوطنية، والمؤسسات العلمية والأكاديمية (المجموعة العربية الاستشارية للعلوم والتكنولوجيا للحد من مخاطر الكوارث، المجموعة الأفريقية الاستشارية للعلوم والتكنولوجيا للحد من مخاطر الكوارث)، والأمم المتحدة، والمنظمات الدولية، والجهات المانحة، والمنظمات الحكومية الدولية، والقطاع الخاص، والقطاع العام، وغيرها.

ويُطلب من جميع المشاركين التسجيل إلكترونياً عبر الرابط التالي:
https://indico.un.org/event/1006698/

رابط الموقع الإلكتروني للمؤتمر:
"نحو مستقبلٍ مرن: الترابط بين العلوم والتكنولوجيا والسياسات والقطاع الخاص للحد من مخاطر الكوارث | مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث"